



مركز المشروعات الدولية الخاصة

حوار مع باتريك مارديني من المعهد اللبناني لدراسات السوق

CIPE



ما هي أهم التوصيات التي تقترحها لمواجهة التحديات السابقة؟ وهل يعمل المعهد على أي منها حالياً؟

يوصي المعهد اللبناني لدراسات السوق بالحد من الاحتكارات المدعومة من الحكومة عبر اطلاق الحرية الفردية في هذه القطاعات. ان الحد من الاحتكارات يؤدي الى خلق فرص عمل اضافية وتأمين خدمات أفضل للمواطن بسعر اقل و تقليص الانفاق الحكومي على القطاعات الغير منتجة .

يعمل المعهد اليوم على حملة تدعو الى وقف احتكار الكهرباء وفتح السوق لمن يرغب بتأمين الخدمة للمواطن. تشكل خسارة الحكومة اللبنانية على قطاع الكهرباء ما يناهز 50% من عجز ميزانية الدولة مما يجعل ادارة الدولة للقطاع أحد أهم الأسباب لتراكم الدين العام. كما تحرم الدولة الشعب اللبناني من 24 ساعة كهرباء يومياً بسبب الانقطاع المستمر للتيار ما يؤدي الى زيادة كلفة الانتاج المحلي ب23%. يتحمل المواطن اللبناني التكلفة المرتفعة للكهرباء عبر دفع فاتورة اشتراك باهظة كما يتحمل الكلفة المرتفعة للانتاج المحلي. وتشكل الفاتورة المرتفعة العائق الأساسي للاستثمار في جميع القطاعات (زراعة و صناعة و خدمات) ما يمنع خلق فرص العمل ويساهم في ارتفاع نسبة البطالة .

ما هي أهم الفرص المتاحة التي من الممكن العمل عليها من اجل تحقيق نمو وتنمية في لبنان؟

أظهرت الانتخابات البلدية الأخيرة تملل عام من أداء الطبقة السياسية الحالية على مختلف أطيافها كما ساهمت أزمة النفايات برفع مستوى الوعي السياسي و لفتت نظر المواطنين الى أهمية الشق الاقتصادي من المعادلة.

يسعى المعهد للاستفادة من هذه الفرصة النادرة من أجل طرح موضوع اصلاح الكهرباء على الساحتين السياسية و

يحاور مركز المشروعات الدولية الخاصة باتريك مارديني من المعهد اللبناني لدراسات السوق. والجدير بالذكر أن مركز المشروعات الدولية الخاصة يتعاون مع المعهد في إطار برنامج مراكز الفكر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتطرق الحوار إلى اهداف المعهد اللبناني ورؤيته في عملية الإصلاح في لبنان والتنمية الاقتصادية بشكل عام. ومن الممكن الاطلاع على موقع المعهد من خلال الرابط التالي: www.limslb.com

ما هي رؤية واهداف المعهد وكيف تعملون على تحقيقها؟

يسعى المعهد اللبناني لدراسات السوق لجعل لبنان دولة رخاء تؤمن الحرية والسلام لشعبها. و يعمل المركز على تحقيق هذه الرؤية عبر اعادة احياء الحرية الاقتصادية التي تتجسد بإطلاق المبادرة الفردية وتقليص حجم الدين العام من خلال ضبط الانفاق الحكومي.

ما هي أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه لبنان حالياً من وجهة نظرك؟

شهد الاقتصاد اللبناني تدهور حاد في النمو من 8% في عام 2010 إلى 2% في عام 2015 و تخلل ذلك تراجع في الاستثمارات وانخفاض في تدفق رؤوس الأموال 36%- و ارتفاع حاد في مستوى للبطالة إلى 25%. كما يبلغ الدين العام 139% من الناتج المحلي ويرتفع عجز ميزانية الدولة اللبنانية الى 11.9%. تلجأ الحكومة الى استدانة الادخار من أجل تمويل هذا الاختلال مما يحرم القطاعات المنتجة من رؤوس الأموال ويمنعهم من الاستثمار وانماء الاقتصاد وخلق فرص عمل.

بما تنصح من يعمل في مجال التنمية الاقتصادية؟ (الدروس المستفادة من وجهة نظرك)؟

انه من السهل جداً المطالبة بزيادة انفاق القطاع العام من أجل تنفيذ أهداف تنموية ولكن يجب أن نطرح دائماً سؤاليين على أنفسنا :

1. من أين تأتي بهذه الأموال؟

2. هل كانت ادارة الدولة للأموال مثلاً للشفافية و الفعالية؟

يجب علينا التفكير بحلول تناسب البيئة السياسية لمجتمعاتنا ولا يمكن لهذه الحلول أن تنجح الا اذا استتت تدخل الدولة في الاقتصاد واعتمدت على المبادرة الحرة.

الشعبية. يكمن التحدي الأكبر بجعل موضوع الكهرباء أداة بيد الطبقة السياسية تسعى من خلالها الى اصلاح التصدع في الشعبية فتكون بذلك قد جعلنا مصلحة المواطن من مصلحة الحكومة.

ما هي أهم التحديات والفرص الاقتصادية في المنطقة اليوم من وجهة نظرك؟

تعاني اليوم دول المنطقة من أزمتين أساسيتين:

- أزمة هوية تتجسد بعدم استقرار أمني و حروب و ينتج عنها مشكلة لاجئين عالمية
- أزمة تدني سعر برميل النفط الذي يؤدي الى شح في موارد الدول المصدرة ما ينعكس سلباً على ميزانيات هذه الدول و على التحويلات المالية للعاملين الأجانب في هذه الدول الى بلدانهم.

تشكل أزمة اللاجئين فرصة لبناء غدٍ أفضل لسوريا من خلال احتكاك اللاجئين بحضارة وثقافة الدول المستضيفة. اننا في المعهد اللبناني لدراسات السوق نعتبر أنه من واجبنا الاستثمار في الأجيال القادمة في لبنان و سوريا على حد سواء. ان جميع برامجنا تتضمن سوريين ولبنانيين ونطمح من خلالها الى بناء نواة الكوادر المثقفة التي ستبني مستقبل البلدين على أسس المبادرة الفردية و تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد .

تشكل أزمة تدني سعر النفط ايضاً فرصة للشروع بالاصلاحات الاقتصادية الأساسية. بات الضروري للدول المصدرة للنقط ضبط حجم الانفاق العام. كما أن بعض الدول المستوردة للنفط تحتفظ بسياسات دعم موارد و سلع الطاقة (ان سلعة الكهرباء مدعومة في لبنان مثلاً). هذا ما يشكل فرصة نادرة لرفع الدعم عن السلع من دون أن يشعر المواطن بخضعة كبيرة في التكلفة نظراً للسعر المتدني للمحروقات.